

† ◊ ΧΗΛΕ† | ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ ◊ Σ ◊ Ι

◊ Θ ΖΖΞΣ | ΞΣϞϞΕΥ ◊ Ο



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 03 يوليوز 2018

العدد 552

في هذا العدد

- 02.....أشغال اللجان الدائمة
- 03.....أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية
- 10.....أيام وندوات دراسية
- 15.....أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية

■ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

يقوم وفد عن اللجنة بمهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت ابتداء من يوم أمس الإثنين إلى غاية يوم الجمعة 06 يوليوز 2018.

ويتضمن برنامج هذه المهمة تفقد المركز الاستشفائي الإقليمي بإقليم ميدلت والمستشفى الجهوي مولاي علي الشريف بالرشيدية والمركز الاستشفائي الإقليمي بإقليم تنغير، والمركز الاستشفائي الإقليمي بإقليم زاكورة والمركز الاستشفائي الإقليمي بإقليم ورزازات.

■ رئيس مجلس المستشارين يفتتح اشغال الندوة الموضوعاتية حول "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية" المنظمة بمدينة الداخلة.



افتتح رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش أشغال الندوة الموضوعاتية التنموية المندمجة للأقاليم الجنوبية " المنظمة بمدينة الداخلة يوم الخميس بالداخلة. واعتبر السيد الرئيس في كلمته أن " مشاركة السكان في تدبير شؤونهم يقع في قلب ورش التغيير العميق لهيكل الدولة وتحديث المقاربات العملية للحكومة الترابية." وقال السيد بن شماش خلال افتتاح ندوة موضوعاتية حول " التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية"، التي نظمتها مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك

محمد السادس، إن "المبادئ الدستورية للتدبير الحر، والتعاون، والتضامن، ومشاركة السكان في تدبير شؤونهم بوصفها مبادئ للتنظيم الترابي، ومساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين، لا يكتسي طابعا تصريحا أو مجرد إعلان نوايا، وإنما يقع في قلب ورش التغيير العميق لهيكل الدولة وتحديث المقاربات العملية للحكومة الترابية".

وأوضح أن أعمال المبادئ المذكورة، "لا يتم فقط بواسطة القوانين والمساطر الإدارية، وإنما يستلزم أيضا تعبئة تامة للأدوار الدستورية للحكومة والبرلمان، في تكامل مع مؤسسات وآليات الديمقراطية التشاركية".

وبعد أن أشار الى أن تنظيم هذه الندوة يأتي من منطلق مواكبة تطبيق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك بالعيون شهر نونبر 2015، أبرز السيد بن شماش أن تنظيم المجلس لهذه الندوة "يستجيب لواجب التعبئة الشعبية والرسمية لمرافقة التطورات المتواترة التي يعرفها ملف أقاليمنا الجنوبية ولاسيما التوجهات الرامية إلى التشويش على مسارات البناء المتعددة الأوجه التي تعرفها المنطقة".

وفي هذا السياق، ذكر رئيس مجلس المستشارين أن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي بلغ الغلاف المالي المقترح لإنجازه 77 مليار درهم، "فتح آفاقا واعدة لكافة المناطق الجنوبية للمملكة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي".

وأوضح أن هذا النموذج فتح هذه الآفاق بالنظر لما يتضمنه من مشاريع ضخمة في مجال البنيات التحتية والصحة والتكوين والصناعة والفلاحة والصيد البحري وغيرها من القطاعات، متوقعا في ذات الوقت أن يساهم تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية في مضاعفة الناتج الإجمالي المحلي وخلق 120 ألف فرصة عمل.

وذكر بإعلان رئيس الحكومة، خلال الجلسة الشهرية بمجلس المستشارين (ماي الماضي) المتعلقة بالسياسات العمومية والتي خصصت لموضوع النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، عن تقدم نسبة الأشغال بمشاريع برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية (2015-2021) الى حدود شهر مارس الماضي، الى ما يناهز 48 في المائة، وتوقعه أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 70 في المائة مع تم السنة الجارية.

وفي ذات السياق اعتبر السيد بن شماش أن تنظيم ندوة حول " التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية " بشراكة وتنسيق مع الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات وتفاعلا مع مضامين الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في النسخة الثانية من هذا الملتقى (نونبر 2017)، يروم الوقوف على مستويات إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن استراتيجية تفعيل هذا النموذج التنموي الواعد ومدى بلوغ الأهداف المسطرة له، والوقوف على الصعوبات الميدانية التي تعترض تنزيل الجهوية المتقدمة على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة، وكذا الإجابة عن تساؤلات تتعلق بالخصوص، بتنفيذ المشاريع المبرمجة بالوتيرة الكفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة ومدى التزام القطاع الخاص بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن هذا النموذج.

كما يندرج تنظيم هذه الندوة، يقول السيد بن شماش، في إطار الرؤية الحكيمة لجلالة الملك والتي شدد عليها جلالاته في رسالته السامية إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا، التي احتضنها الداخلة في مارس الماضي.

وفي الإطار ذاته أكد السيد بن شماش أن مجلس المستشارين يتطلع الى "تعميق النظر في التساؤلات المحورية حول النواقص والاختلالات التي تميز المنظومة الحالية للاختصاصات المخولة للجهات، و الحد الأدنى من الاختصاصات الذاتية التي ينبغي تحويلها للجهات باعتبارها جماعات ترابية تتمتع بخاصية الصدارة على المستوى المحلي، و الاختصاصات الذاتية والمشاركة المخولة حاليا للجهات التي تحتاج إلى دقة في التحديد لتسهيل وتحسين شروط مزاولتها من قبل المجالس الجهوية، بالإضافة الى مجالات الاختصاص المركزي التي ينبغي أن توّول إلى الجهات، والبرمجة الزمنية التقديرية الواجب اعتمادها لتفعيل نقل الاختصاصات من الدولة إلى المجالس الجهوية، وبشكل خاص على مستوى الأقاليم الجنوبية للمملكة".

المصدر: ومع

■ استقبال أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.



استقبل السيد أحمد التويزي عضو مكتب مجلس المستشارين لأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يوم الثلاثاء 26 يونيو 2018 بمقر مجلس المستشارين.

استقبل السيد أحمد التويزي عضو مكتب مجلس المستشارين أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برئاسة السيد Diane Transyah Djani، يوم الثلاثاء 26 يونيو 2018 بمقر المجلس.

وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد أحمد التويزي الدور الريادي الذي يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، من أجل نصرته القضية الفلسطينية ودعم الشعب الفلسطيني الصامد في مقاومته للاحتلال وللمحاولات الإسرائيلية لتهميد القدس الشريف وترحيل سكانها وهدم دور المقدسين، وطمس معالمها الحضارية الإسلامية والمسيحية.

وأكد السيد أحمد التويزي أن الشعب المغربي منخرط في الجهود العربية والإسلامية لحماية القدس الشريف والدفاع عن وضعها القانوني وطابعها الحضاري، معبرا عن إدانته ورفضه بشكل قاطع لكل الممارسات الإسرائيلية اللامشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومعتبرا في الآن ذاته أنها إجراءات مرفوضة من قبل المجتمع الدولي، الذي ما فتئ يشدد على ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقا لمقتضيات قرارات الشرعية الدولية وانسجاما مع القانون الدولي.

وذكر السيد أحمد التويزي بأن القضية الفلسطينية تشكل أولوية لدى مجلس المستشارين على مستوى علاقاته وتحركاته الدبلوماسية في مختلف الواجهات البرلمانية والإقليمية والدولية والقارية، مجددا على حرص جميع مكونات المجلس على التعاون مع كل الهيئات المدافعة عن تمتيع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة والعادلة وفي مقدمتها إنهاء الاستيطان والاحتلال، وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

من جهته أشاد رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالمكانة التي يوليها المغرب ملكا وحكومة وبرلمانا وشعبا من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية العادلة، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

ونوه الوفد الأممي بالدور الكبير الذي يقوم به البرلمان المغربي في مختلف المحافل البرلمانية الدولية لنصرة القضية الفلسطينية، داعيا في هذا الإطار إلى تكثيف الجهود لمواصلة الضغط للرفع من درجة الوعي بالقضية الفلسطينية خصوصا في ظل الوضعية الدولية الصعبة اعتبارا للمكانة الاستراتيجية للمغرب على المستوى الإقليمي والدولي. وجدد الوفد الأممي تنويهه وشكره العميق للمملكة المغربية على استضافته للمؤتمر الدولي الخامس للجنة الأئمة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حول القضية الفلسطينية بالعاصمة الرباط

■ مشاركة وفد البرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أشغال دورة يونيو 2018.



شارك وفد البرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية
لمجلس أوروبا في أشغال دورة يونيو 2018 التي انعقدت
بستراسبورغ ما بين 25 و29 يونيو 2018.

وتحورت أشغال هذه الدورة، حول مختلف
القضايا والمواضيع ذات الراهنية على مستوى المنطقة، وعلى
رأسها موضوع الهجرة واللاجئين من خلال التقارير المقدمة
حول "معالجة طلبات اللجوء خارج الحدود الإقليمية وإنشاء
مراكز استقبال آمنة للاجئين في الخارج" و"حقوق الإنسان
والبعد الخارجي لسياسة اللجوء والهجرة في الاتحاد

الأوروبي" و"الوضع الإنساني للاجئين في دول جوار سوريا". كما عرفت إلقاء مداخلات من طرف كل من الوزير
الأول لجمهورية كرواتيا ووزيرة خارجيتها في إطار الرئاسة الدورية لمجلس وزراء مجلس أوروبا، والوزير الأول لجمهورية
سلوفاكيا ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية للوكسمبورغ.

وقد شارك أعضاء الوفد البرلماني المغربي في أشغال الجمعية، التي عرفت انتخاب السويسرية السيدة ليليان
موري باسكي، رئيسة جديدة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. كما ساهم أعضاء الوفد بمداخلات في أشغال اللجن
الدائمة كلجنة القضايا السياسية والديمقراطية ولجنة الشؤون القانونية وحقوق الانسان ولجنة الهجرة واللاجئين
والنازحين، ولجنة المساواة وعدم التمييز، ولجنة القضايا الاجتماعية، الصحة والتنمية المستدامة، لجنة الثقافة والعلوم،
والتربية والاعلام. كما قدم الوفد المغربي خلال الجلسة العامة عرضا حول سياسة المملكة المغربية الرائدة في مجال
الهجرة واللجوء.

وعلى هامش أشغال هذه الدورة قام أعضاء الوفد المغربي بعقد سلسلة من اللقاءات مع مختلف الوفود
الوطنية ومسؤولي الفرق السياسية بالجمعية، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة إلى محادثات مع
الرئيسة المنتخبة للجمعية تحورت حول سبل تقوية التعاون بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،
وتنزيل برنامج العمل الثلاثي "المغرب – الاتحاد الأوروبي- مجلس أوروبا" للفترة 2018-2021، لاسيما تفعيل
مقترح البرلمان المغربي لتوسيع وتطوير وضع الشريك من أجل الديمقراطية الذي حضي به منذ سنة 2011.

السيدة ليليان موري باسكي أكدت خلال هذا اللقاء على أن الشراكة بين الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان المغربي مثمرة وفي تطور مستمر وإيجابي وتنسجم والأهداف المسطرة في القرار القاضي بمنح البرلمان المغربي وضع الشريك من أجل الديمقراطية. كما نوهت بالإصلاحات التي باشرها المغرب في مختلف المجالات، مشيرة في هذا السياق إلى أن المغرب يشكل نموذجا للتعاون في دول الجوار الاوروبي، مما مهد الطريق لبلدان أخرى للانخراط في نفس الوضع.

ومن جانبهم نوه أعضاء الوفد المغربي بدنامية العلاقات بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا والتي تتجسد في انضمام المغرب للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الجزئية والموسعة تهم مختلف المجالات والقطاعات ذات الاهتمام المشترك، معبرين بهذه المناسبة عن ارتياحهم لقبول الطلب المغربي للانضمام لمجلس السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوروبا من خلال وضع "شريك من أجل الديمقراطية المحلية"، وذلك خلال الاجتماع الأخير لمكتب هذه المؤسسة التي تضم أكثر من 200 ألف جماعة جهوية ومحلية للدول 47 الأعضاء في مجلس أوروبا.

وفي نفس السياق أشاد الوفد المغربي بمستوى الشراكة بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، حيث عبر عن ارتياحه لما تحقق من مكاسب وتنفيذ للالتزامات الواردة في قرار الانضمام للجمعية كشريك من أجل الديمقراطية والتي تأتي منسجمة مع دينامية الإصلاحات المهيكلت التي باشرها المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما عقد الوفد المغربي لقاء تنسيقيا مع رئيسة لجنة المساواة وعدم التمييز وبحضور القنصل العام للمملكة المغربية بستراسبورغ من أجل التحضير لاحتضان البرلمان المغربي بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لأشغال الندوة الجهوية حول موضوع: "النساء في السياسة: كيف يمكن التقدم نحو تحقيق المساواة؟"، المزمع عقدها يوم 05 يوليوز 2018 بمقر البرلمان المغربي.

وقد ضم الوفد المغربي كلا من النائب عبد الله بوانو، والنائب أبو زيد المقرري الادريسي، والنائبة عزيزة الشكاف، والنائب علال العمراوي والنائبة عائشة البلق، والمستشار عبد السلام اللبار، والمستشار عبد العلي حامي الدين، والمستشار عزيز بنغزوز.

■ مجموعة الصداقة والتعاون البرلمانية

المغربية الكندية بمجلس المستشارين تعقد

اجتماعا مع سفيرة كندا بالمغرب.



شكل تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية بين المغرب وكندا خاصة في المجال البرلماني محور مباحثات أجرتها مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الكندية بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الكندي برئاسة المستشار السيد علي العسري (فريق العدالة والتنمية) وعضوية كل من المستشارتين السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي، نائبة للرئيس (فريق الاتحاد المغربي للشغل) والسيدة رجاء الكساب (مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل)، في اطار زيارة ود ومجاملة ، للسيدة سفيرة كندا

بالمغرب وموريتانيا السيدة Nathalie Dubé وذلك يوم الاربعاء 27 يونيو 2018 بمقر السفارة بالرباط.

وقد تناول اللقاء، الذي حضره كذلك المستشار السياسي للسفارة Bill McCrimmon ، استشراف آفاق التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعتين من خلال تنشيط عمل مجموعات الصداقة البرلمانية، وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتبادل التجارب والخبرات في مختلف المجالات المتعلقة بالعمل البرلماني.

واستعرضت الوفد البرلماني المغربي أهم المكتسبات التي حققتها المغرب على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جهةها قدمت السيدة السفيرة نبذة موجزة عن أهم المراحل التي قطعتها كندا في مجال تعزيز الممارسة الديمقراطية خاصة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا.

وجددت في هذا السياق، حرص بلادها واستعدادها على مواصلة تقديم الدعم لاسيما لمبادرات المجتمع المدني وتعاونيات الأنشطة المدرة الدخل ضمن أولويات سياسة التعاون الكندية التي تتمحور حول الشباب والتنمية الاقتصادية والاقتصاد التضامني.

■ مجلس المستشارين ينظم ندوة موضوعاتية حول "التنمية المتعددة الأقاليم الجنوبية" بمدينة الداخلة.



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، ندوة موضوعاتية حول "التنمية المتعددة الأقاليم الجنوبية"، وذلك يوم الخميس 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة.

وقد عرفت هذه الندوة مشاركة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة، ورؤساء المجالس الجهوية، وكذا البرلمانيون الممثلون للجهات والمنحدرون من الأقاليم الجنوبية للمملكة، إضافة إلى الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمكتب الشريف للفوسفات، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب، والغرف المهنية، فضلا عن مجموعة من المؤسسات الوطنية المعنية.

واستهدفت هذه الندوة الوقوف على مستويات إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن استراتيجية تفعيل هذا النموذج التنموي بعد مرور حوالي سنتين من دخولها حيز التنفيذ (منذ 2016) ومدى بلوغ الأهداف المسطرة لهذا النموذج التنموي الواعد.

وانكب المشاركات والمشاركون، خلال هذه التظاهرة الوطنية، على التداول في مجموعة من المحاور التي تهم مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية والحقوقية.

وقد توجت أشغال هذه الندوة بإصدار إعلان الداخلة بشأن التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية ورهان الجهوية المتقدمة، فيما يلي نصه الكامل:

إعلان الداخلة



إن المشاركات والمشاركين في فعاليات الندوة الموضوعاتية حول "التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية"، المنعقدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة، إذ يسترشدون بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ولا سيما خطاب جلالته بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة يوم 6 نونبر 2015 والخطابين الملكيين الساميين بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية

للبرلمان، وبمناسبة الاحتفال بعيد العرش لسنة 2017، والرسالة السامية لجلالته الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، يوم الخميس 16 نونبر 2017 ورسالة جلالته إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى "كرانس مونتانا"، التي احتضنها هذه المدينة العزيزة يوم الجمعة 16 مارس 2018؛

وإذ ينوهون بمبادرة مجلس المستشارين ومجالس جهات الأقاليم الجنوبية إلى تنظيم هذه الندوة الموضوعاتية، في وقت يتزامن مع زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للأقاليم الجنوبية للمملكة، ضمن جولة ميدانية جديدة لبحث سبل تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية؛

وإذ يستحضرون

• ما يفتحه النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية من آفاق واعدة لكافة المناطق الجنوبية للمملكة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، بالنظر لما يتضمنه من مشاريع ضخمة في مجال البنيات التحتية والصحة والتكوين والصناعة والفلاحة والصيد البحري وغيرها من القطاعات؛

• أن النموذج التنموي يقوم على تعزيز وترسيخ ما حققه المغرب من مكاسب في اختياراته الديمقراطية وفي مجال حماية الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في مختلف أبعادها كما هو متعارف عليها دوليا، وكما كرسها دستور المملكة تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

• أن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، والذي يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعالية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتربط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقيّة والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي "تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها أي نموذج وطني"؛

• أن العدالة المجالية أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، والاستثمار والاستفادة المتوازنة مما يخترن من ثروات طبيعية وطاقات بشرية؛

• أن المبادئ الدستورية للتدبير الحر، والتعاون، والتضامن، والتفريع، ومشاركة السكان في تدبير شؤونهم بوصفها مبادئ للتنظيم الترابي، ومساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين، لا يكتسي طابعا تصريحا أو مجرد إعلان نوايا، وإنما يقع في قلب ورش التغيير العميق لهياكل الدولة وتحديث المقاربات العملية للحكومة الترابية؛

• أن الغاية المثلى للنموذج المغربي للجهوية المتقدمة، كما ارتضاه جلالته الملك، تتمثل في إيجاد إطار ترابي ملائم للاستجابة العملية للتطلعات المشروعة للمواطنين والمواطنات في مجالات التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي أقرها الدستور، والحد من الفوارق المجالية التي تشكل عائقا أمام تحقيق هذه المقاصد.

وإذ يستخلصون على ضوء ما تداولته فعاليات هذه الندوة:

• أهمية المقاربة التشاركية وإشراك كافة المنتخبين المحليين وفعاليات المجتمع المدني على صعيد الأقاليم الجنوبية للمملكة، في رصد وتبعية تنفيذ المشاريع المبرمجة؛

• أهمية الالتقاء والتكامل بين السياسات والبرامج العمومية، القطاعية منها والترايبية، في تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المسيطرة ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؛

• مطلب ساكنة الأقاليم الجنوبية في أن يتم تركيز الجهود التنموية

أكثر، في المستقبل، على المشاريع والبرامج ذات الوقع والتأثير المباشر على المعيش اليومي للمواطنين، عبر مضاعفة الجهد في القطاعات الاجتماعية، ولاسيما قطاعي التشغيل والسكن؛

• مطالب الساكنة في مضاعفة الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، باعتبارها القطاعات التي

تتوفر فيها الأقاليم الجنوبية للمملكة على مؤهلات واعدة، كقيلة بامتصاص البطالة، التي تضرب بقوة في صفوف شباب المنطقة؛

• الدعوة إلى تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالتأشير على انطلاقة تنفيذ المشاريع التنموية، عبر بحث

إمكانية تفويض صلاحية التأشير إلى ولاية الجهات؛

• أهمية المبادرة الخاصة والدور الرائد للمقاول في تطوير الدينامية الاستثمارية بالأقاليم الجنوبية للمملكة،

في إطار شراكات مبتكرة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تسهم في الرفع من جاذبية المنطقة أمام المستثمرين ورجال الأعمال...

وحيث إن هذه الندوة تتزامن مع زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة، فإن المشاركات

والمشاركون:

1. يجددون تشبثهم بمقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، كسقف لأية مفاوضات مرتقبة لإنهاء

الصراع المفتعل حول الصحراء المغربية؛

2. كما يجددون التأكيد على تهاوي واندحار ادعاءات وأطروحات دعاة الانفصال بشأن ما يصطلح عليه

ب "تقاسم الثروات"، حيث تفيد كل المعطيات الرسمية والتقارير وكذا الشهادات المدلى بها من طرف ممثلي

الساكنة، بأن ثروات وخيرات المنطقة يتم استغلالها لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية من أبناء المنطقة، ويتم

تدبيرها من طرف هيئاتهم المنتخبة وممثلهم الشرعيين.

ويدعون كافة الفاعلين، حكومة ومجالس منتخبة وقطاع خاص، إلى الاستثمار الإيجابي وبالسرعة اللازمة

في التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، ولاسيما:

3. الإسراع بإخراج ميثاق متقدم لللاتمركز الإداري، من أجل ضمان تنمية جھوية حقيقية، ومن أجل

تسهيل عمل المجالس الجهوية، ضمن عملية نقل حقيقية للسلط والصلاحيات من الإدارة المركزية إلى المصالح

اللامركزية؛

4. اعتماد ميثاق لاختصاصات الجهات، يحدد بوضوح ودقة صلاحيات وشروط مزاولتها من طرف

الجهات، سواء منها الذاتية أو المشتركة أو المنقولة؛

5. تجريب نماذج جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كالشراكة المسماة عقد التحالف *contrat d'alliance*، التي تعتبر أداة هامة، في حال استثمارها، لتحقيق الولوج الأمثل والمنصف للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية على المستوى الترابي، بالنظر لنموذج اتخاذ القرار الذي تتأسس عليه هذه الشراكة، وتحملها المشترك للمكتسبات والمخاطر، مما يضمن استدامة الخدمات الأساسية على المستوى الترابي؛
6. استثمار مختلف آليات التشاور والديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي، عبر تفعيلها، أو إعادة تأليفها، على وجه الاستعجال من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية المتنوعة إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، وإعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة؛
7. وضع إطار منهجي يمكن من استثمار آليات التشاور المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات وكذا آليات التخطيط الترابي التشاركي على المستوى الجهوي من أجل بناء منظومة ترابية للحوار الاجتماعي في تكامل مع المنظومة الوطنية.
- وفي الأخير، يحثون مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا للجهات وللمختلف المجالات الترابية، على:
8. مواصلة الدينامية التي أطلقها، بشراكة مع جمعية رؤساء المجالس الجهوية والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، ضمن الموعد السنوي للتنسيق في شؤون الجهوية المتقدمة، الذي يشكله الملتقى البرلماني للجهات.

■ فريق العدالة والتنمية ينظم لقاء دراسيا

حول "التعاون الدولي اللامركزي

والدبلوماسية الترابية".



نظم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين يوم الأربعاء 28 يوليوز 2018 لقاء دراسيا في موضوع "التعاون الدولي اللامركزي والدبلوماسية الترابية"، وذلك بمشاركة نخبة من الممارسين للتدبير الجماعي والأساتذة والباحثين المهتمين.

ويأتي تنظيم الفريق لهذا النشاط العلمي، قناعة منه بما تشكله الدبلوماسية الترابية كإحدى الرافعات الأساسية الداعمة للدبلوماسية الخارجية الرسمية، يتموقعها ضمن الرهانات الاستراتيجية التي تعزز العلاقات الخارجية وتبادل الخبرات والتجارب مع الدول؛

ورغبة منه في تسليط الضوء على هذا المسار الدبلوماسي الجديد، والوقوف على حجم مساهماته، وآفاقه المستقبلية، من خلال تحليل الرصيد الذي راكمه والفرص المتزايدة المتاحة أمامه.

وقد سعى المشاركون، من خلال مداخلاتهم والنقاش الذي أعقبها، إلى الإجابة على السؤال المحوري المطروح حول دور الجماعات الترابية في هذا المجال، من خلال تحليل ودراسة المحاور الفرعية التالية:

1/ أي دور للجماعات الترابية في الدبلوماسية الخارجية؛

2/ التعاون الدولي اللامركزي، رهان استراتيجي في العلاقات الخارجية؛

3/ التعاون الدولي اللامركزي، منظمة الجهات المتحدة نموذجا؛

4/ التعاون الدولي اللامركزي والتنمية المحلية.



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma